بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيد الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الاستفادة من التراث الحضاري للمسلمين والذي ورثناه عبر التاريخ وكذا حسن قراءة الاجتهاد الفقهي والأصولي الذي تركه لنا أجدادنا من العلماء العاملين المجتهدين لَيَقتضي منا عدة أمور منها:

١- إدراك الواقع المعاصر:

إن الواقع له أركان وعناصر يجب على المجتهد أن يُلِمَّ بها جيدًا، وأن يحسن التعرف على ما يستلزمه هذا الواقع من اجتهادات وتجديدات في الرؤية والتفكير، وأن يطلع بشكل مستمر ودائم على مستجدات الواقع وحاجة الناس وضرورياتهم وتحسينياتهم في هذا الواقع (الزمان، المكان، الأشخاص، الأحوال).

٢- إعادة التدبر والدراسة للنصوص الأولية في الاجتهاد (الكتاب والسنة):

فإن القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة عن سيدنا محمد ﷺ لهما رأس الأدلة الشرعية التي بنى عليها الأئمة اجتهاداتهم سابقًا، وكل تجديد وكل فهم للتراث واستفادة منه تبدأ من إعادة النظر في النصوص التي تحرك منها الاجتهاد من أجل خدمة المقاصد الشرعية، وتحقيق مصالح الناس ومنافعهم.

٣- استنباط المناهج وعدم الوقوف عند المسائل:

يستلزم الأمر قراءة الفقه وتحليل ما جاء فيه من اجتهادات الأئمة الأوائل باستخراج مناهجهم واستنباط طرقهم في الفهم والاجتهاد، وعدم الوقوف لدى مسائلهم المؤقتة أو الفرعية والاستغراق في اختلافاتهم، وقصر حركة التجديد المعاصرة على الترجيح بين ما أتوا به سابقًا من اجتهاد.

فالتجديد المنشود يكون بوضع الأسس المنهجية التي تركها لنا العلماء من قبل، ثم الإضافة عليها والتعمق فيها، ومن ثم البناء عليها والاجتهاد على آثارها وفي هديها بما يحقق مصالح المسلمين في وقتنا المعاصر.

٤- واجب الوقت:

إن إدراك المعاصرين لواجب الوقت يجعلهم ينظرون لاجتهادات من سبقهم بأفق رحب وسعة تفكير دون انغلاق أو جمود، وكذلك يبعثُنَا ويلزِمُنَا الاحترامَ لما قاموا به من دور في خدمة وقتهم وتحقيق الشريعة في حياة الناس، والاحترام يأتي حيث نجد دائمًا لآرائهم مسوغًا وتفسيرًا نعرفه حينما ندرس الواقع الذي جاءت وصدرت فيه هذه الفتاوى والاجتهادات، وكيف أنها حرصت دائمًا على تحقيق مقاصد ومصالح فرضتها ظروف وقتهم.

وحيث نجح علماء الفقه والأصول من قبلُ في بناء الحضارة الإسلامية، والمحافظة عليها قرونًا بتيسير أمور الناس ومعايشهم على وفق ما أتت به الشريعة الإسلامية من أحكام دون الوقوع في حرج أو عنت ، بل كان التزام الخلق بالشريعة عن قناعة ومحبة؛ لأنهم وجدوا في أحكامها هدايةً وراحةً وسعةً حسب ما أرشدهم إليه علماء وقتهم.

ولكن حينما توقف العلماء المعاصرون عن مواكبة حركة الحياة وتسارعها وكثرة ما استجد فيها، فتأخر اجتهادهم، حدثت شُقَّةٌ بين حياة الناس وواقعهم وبين شريعة ربهم، ووجد كثير منهم مشقة في الالتزام ببعض الأحكام أو الفتاوى التي صِيغت من أجل أقوام عاشوا في عصر مختلف تمامًا عما صاروا فيه.

اجتهد من سبقنا ولزم أن نجتهد مثلهم من أجل إحياء الحضارة وتجديد شبابها وتيسير معايش الناس وعودة الالتزام بالدين والمحبة لأوامر الخالق.

٥- مراعاة المقاصد وترتيب الأولويات:

إن الفهم السديد لأحكام الشريعة واجتهادات الأئمة على وفق المنهج النبوي والمحجة البيضاء يبدأ دائمًا من إدراك المقاصد الشرعية الكلية للشريعة، والتماس تحققها في كل الفروع والمسائل الجزئية.

وقد ضلت جماعات وانحرفت في واقعنا المعاصر باسم الإسلام وتحت دعوى تطبيق أحكامه والالتزام به، وهذه الجماعات قد أساءت الفهم للمقاصد، فصاروا -كما وصفهم سيدنا رسول الله ﷺ- يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم؛ أي لا يحصل لهم فيه تدبر وحسن فهم لمقاصده، فلا يتجاوز الأمر لفظه القريب الذي ينطقون به، فصارت حياتهم كالهرم المقلوب، الأصول فيه فروع، والمقاصد في أسفل الهرم، والفروع صارت رؤوسًا على قمة الهرم الفاسد لفهمهم، فشوهوا صورة الإسلام في العالمين، وضلوا عن الصراط المستقيم ويحسبون أنهم مهتدون.

ونطالع في هذا العدد من مجلة دار الإفتاء المصرية ثلاثة أبحاث، تنشد ما تحدثنا عنه وتتطلع إلى تنفيذه: أولها: "**الأحكام التكليفية بين الكلية والجزئية دراسة أصولية تطبيقية**".

وثانيها: "**حكم بيع الحُلي بمثله متفاضلًا لأجل الصياغة بين سد الذرائع واعتبار المصلحة الراجحة**".

وثالثها: "**الفرق بين الجهاد الشرعي وإفساد الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة**".

فنسأل الله أن يبارك في مجهودات علماء الأمة وينفعنا بعلمهم، وأن يؤيد مؤسساتنا الدينية على العمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه.

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف